

تقرير لجنة المراجعة للجمعية العامة
للسنة المالية المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ م

Proposal by:



شركة مصنع عسقف للبلاستيك
ASG Plastic Factory Co.

تمهيد :

يسر لجنة المراجعة بشركة مصنع عسق للبلاستيك أن تقدم لمساهمي الشركة تقريرها السنوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ م ، وتم اعداد التقرير السنوي استناداً للمادة الثامنة والثمانون من لائحة حوكمة الشركات الصادرة من هيئة السوق المالية والذي يتضمن تفاصيل أدائها لاختصاصاتها ومهامها المنصوص عليها في هذه اللائحة، على أن يتضمن توصياتها ورأيها في مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية والمالية وإدارة المخاطر في الشركة.

إختصاص لجنة المراجعة :

تختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، ولها في ذلك صلاحيات في سبيل أداء مهامها :

١. للجنة حق الاطلاع على سجلات الشركة ووثائقها وطلب أي إيضاح أو بيان من المجلس أو الإدارة التنفيذية أو موظفي الشركة.
٢. للجنة أن تطلب من المجلس دعوة الجمعية العامة إلى الانعقاد إذا أعاق المجلس عملها أو تعرضت الشركة لأضرار أو خسائر جسيمة.
٣. للجنة الاستعانة بمن تراه من المستشارين لأداء مهام استشارية مؤقتة تساعدها على أداء مسؤولياتها، ولها تحديد أتعابهم.
٤. للجنة الدعوة إلى عقد اجتماعات مع كلٍ من الإدارة التنفيذية في الشركة، أو الإدارة، أو مراجع الحسابات، أو أيّ مستشار خارجي بحسب ما تستدعيه الحاجة.
٥. للجنة معالجة الاختلافات في وجهات النظر بين الإدارة والمراجع الخارجي فيما يخص التقارير المالية بالإضافة إلى تقديم التوصيات بالحلول المقترحة إلى مجلس الإدارة.

وتقوم لجنة المراجعة بالمهام والمسؤوليات الآتية:

- **مهام ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية**
 ١. الإشراف على عمل الإدارة وإقرار خطة المراجعة الداخلية السنوية، واتخاذ ما تراه اللجنة مناسباً بتمكين الإدارة من تحقيق أهدافها وأداء مهامها وضمن استقلاليتها.
 ٢. التوصية للمجلس باعتماد السياسات اللازمة للمراجعة الداخلية في الشركة.
 ٣. مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للإدارة .

إختصاص لجنة المراجعة :

• مهام ومسؤوليات إدارة المراجعة الداخلية

٤. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير عام للمراجعة الداخلية، والتوصية للمجلس بإعفائه أو استبداله بشخص آخر، وتحديد أجره.
٥. إقرار مؤشرات أداء مدير عام الإدارة، وتقييمه بناءً عليها.
٦. دراسة نظام الرقابة الداخلية والمالية والإفصاح ونظم تقنية المعلومات لدى الشركة. والتأكد من كفايتها لتسيير أعمال الشركة. ورفع التوصية للمجلس بشأنها.
٧. يرجع مدير عام إدارة المراجعة الداخلية وظيفياً للجنة المراجعة، وإدارياً للرئيس التنفيذي، على النحو التالي:
 - يرجع مدير عام المراجعة الداخلية وظيفياً بشكل مباشر الى لجنة المراجعة وذلك فيما يخص المسائل المتعلقة بإنجاز مهامه، ويجب ألا يتم تعطيل هذا التواصل المباشر من قبل الإدارة التنفيذية.
 - يجب على مدير عام المراجعة الداخلية الرجوع إدارياً إلى الرئيس التنفيذي بشأن المسائل المتعلقة بتسيير المهام اليومية للشركة.

• المهام والمسؤوليات المتعلقة بمراجع الحسابات الخارجي:

١. التوصية لمجلس الإدارة بترشيح مراجعي الحسابات وتحديد اتعايمهم وتقييم أدائهم بعد التأكد من استقلاليتهم ومراجعة نطاق عملهم وشروط التعاقد معهم، تمهيدا للعرض على الجمعية العامة.
٢. التحقق من استقلال مراجع الحسابات وموضوعيته وعدالته، ومدى فاعلية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة، ودراسة ومعالجة أي قيود على أعمال مراجع الحسابات من شأنها التأثير في قدرته على أداء أعماله ومهامه.
٣. دراسة خطة مراجع الحسابات أعماله، وتحديد نطاقها، والتحقق من عدم تقديمه أعمالاً فنية أو إدارية او استشارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة والتأكد من تماشيها مع خطة الإدارة وابداء مرئياتها حيال ذلك.
٤. متابعة أعمال مراجع الحسابات، والتأكد من التزامه بنطاق العمل المحدد له، ومناقشته والإجابة على استفساراته.
٥. دراسة تقرير مراجع الحسابات وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.

• المهام والمسؤوليات المتعلقة بالقوائم المالية والتقارير المالية:

١. دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة وابداء رأيها لضمان نزاهتها وعدالتها وشفافيتها، ورفع التوصية بشأنها إلى المجلس والجمعية العامة.
٢. إبداء الرأي الفني - بناءً على طلب مجلس الإدارة - فيما إذا كان تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز المالي للشركة، وأدائها، ونموذج عملها، واستراتيجيتها.
٣. التحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية، والبحث بدقة في أي مسائل يثيرها المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو مدير الالتزام في الشركة أو مراجع الحسابات.
٤. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
٥. رفع تقرير سنوي لمجلس الإدارة يتضمن مرنّيات لجنة المراجعة حول كفاية نظام الضوابط المالية الداخلية ونظام المخاطر في الشركة.
٦. دراسة تقارير إدارة المراجعة الداخلية، ومراجع الحسابات الخارجي، وأي تقارير أخرى صادرة عن الشركة وتندرج تحت مسؤولية لجنة المراجعة ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.

• المهام والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر وضمان الالتزام:

١. التأكد من التزام الشركة وموظفيها بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة، والتوصية بالإجراءات المناسبة في حال عدم الالتزام.
٢. تحديد مستوى التقبل للمخاطر التي قد تتعرض لها الشركة والتأكد من فعالية الإجراءات المتبعة لدى الشركة للحماية من المطالبات والقضايا القانونية ومن مخاطر عدم الالتزام بالأنظمة واللوائح ذات العلاقة.
٣. يجب على اللجنة دراسة أي حالة تعارض مصالح قد تنشأ لأيّ من أعضاء مجلس الإدارة واللجان، ويتضمن ذلك مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة وتقديم مرنّياتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.
٤. الاطلاع بشكل دوري على تقرير مدير إدارة المخاطر والالتزام أو من يقوم بمهامه، واتخاذ القرارات بشأنه.
٥. رفع ما تراه من مسائل ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها إلى مجلس الإدارة، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

أعضاء لجنة المراجعة :

تم تشكيل لجنة المراجعة بقرار من مجلس إدارة شركة مصنع عسق للبلاستيك في تاريخ ٠٧ / ١٢ / ٢٠٢٣ م، وتضم اللجنة في عضويتها كل من :

م	إسم عضو اللجنة	المنصب	تصنيف العضوية
1	السيد أحمد السيد محمد الباز	رئيس اللجنة	غير مستقل (خارج اعضاء المجلس)
2	لجين مساعد عبدالمحسن المليفي	عضو اللجنة	غير مستقل (خارج اعضاء المجلس)
3	رناد براهيم عبدالمحسن المويس	عضو اللجنة	غير مستقل (خارج اعضاء المجلس)

إجتماعات اللجنة :

خلال عام ٢٠٢٥ م عقدت اللجنة (٤) إجتماعات، ويوضح البيان أدناه سجل حضور أعضاء اللجنة لإجتماعاتها :

إجتماعات اللجنة خلال العام ٢٠٢٥ م				إسم عضو اللجنة
(٤) ٣٠ ديسمبر	(٣) ٤ نوفمبر	(٢) ١٧ أغسطس	(١) ٢٧ فبراير	
✓	✓	✓	✓	السيد أحمد السيد محمد الباز
✓	✓	✓	✓	لجين مساعد عبدالمحسن المليفي
✓	✓	✓	✓	رناد براهيم عبدالمحسن المويس

X=الاعتذار

✓=الحضور

لائحة وقواعد عمل لجنة المراجعة :

وفق خطة الشركة لمواءمة متطلبات الحوكمة، فقد روعي إعادة صياغة لائحة وقواعد عمل اللجنة بما يتوافق مع أحكام النظام المرعية والمتطلبات التنظيمية، وجرى إقرارها من قبل الجمعية العامة للشركة التي عقدت بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٤٤٥ هـ الموافق ٧ ديسمبر ٢٠٢٣ م.

مهام لجنة المراجعة وأبرز أنشطتها خلال عام ٢٠٢٥ م :

قامت اللجنة بالعديد من الأنشطة، وفيما يلي ملخص لأهم أعمالها:

• القوائم المالية

قامت لجنة المراجعة بمناقشة تقرير المراجع المستقل ودراسة القوائم المالية السنوية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ م، وعن الفترة المالية النصف سنوية المنتهية في ٢٠٢٥ /٠٦ /٣٠ م، حيث تمت مناقشة المسائل الجوهرية وأسباب التغيرات مع الإدارة المالية، والتحقق من كفاية الإفصاحات ومدى الالتزام بالسياسات والمعايير المحاسبية المعتمدة. كما تأكدت اللجنة من عدم وجود أوامر جوهرية أو تحفظات تؤثر على عدالة عرض القوائم المالية.

وأوصت اللجنة بالبدء في إعداد قوائم مالية ربع سنوية وذلك استعداداً للانتقال المستقبلي إلى السوق الرئيسية، نتيجة اقتراب الشركة من استيفاء شرط مرور عامين على الإدراج في السوق الموازية، وذلك بهدف توفير بيانات مالية مقارنة تدعم القوائم المعتمدة عند الانتقال، وتعزيز مستوى الشفافية للمستثمرين بما ينسجم مع رؤية الشركة وخططها الاستراتيجية.

• المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

اطلعت لجنة المراجعة على العقود والمعاملات التي أبرمتها الشركة خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ م مع الأطراف ذات العلاقة التي يكون لأعضاء مجلس الإدارة مصلحة مباشرة أو غير مباشرة فيها، كما هو مبين في القوائم المالية، وقد أوصت اللجنة بالموافقة على تلك التعاملات بعد التحقق من أنها تمت ضمن سياق الأعمال الاعتيادية للشركة ووفقاً للشروط التجارية السائدة ودون أي معاملة تفضيلية.

• المراجعون الخارجيون

وافقت لجنة المراجعة على تعيين السادة/ شركة اراس ام المحاسبون المتحدون للاستشارات المهنية كمراجع حسابات للشركة لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية النصف سنوية و السنوية لعام ٢٠٢٥ م واعتماد أتعابه، وعلى ذلك رفعت التوصية. كما فوضت اللجنة المدير المالي بالبحث عن عروض أسعار لتعيين مراجع حسابات خارجي معتمد للعام المالي ٢٠٢٦ م.

• سياسة الإبلاغ عن الممارسات المخالفة وحماية المبلغين

قامت اللجنة المراجعة بمراجعة سياسة الإبلاغ عن الممارسات المخالفة وحماية المبلغين ومناقشة بنودها والتأكد من سلامتها وملائمتها، وعليه رفعت التوصية الى مجلس الإدارة لاعتمادها.

مهام لجنة المراجعة وأبرز أنشطتها خلال عام ٢٠٢٥ م : قامت اللجنة بالعديد من الأنشطة، وفيما يلي ملخص لأهم أعمالها:

• المراجعة الداخلية

استعرضت لجنة المراجعة خطة المراجعة الداخلية لعام ٢٠٢٥ م، وتمت مناقشتها مع المراجع الداخلي وتقييم مستوى الالتزام بالإجراءات والسياسات المعتمدة، وقد أشادت اللجنة بجودة التقارير المرفوعة قياساً بالإمكانات المتاحة.

كما ناقشت اللجنة سبل تطوير أعمال القسم وتعزيز فاعلية تنفيذ التوصيات بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين مستوى الرقابة الداخلية.

وبعد المناقشة، تم الاتفاق على الاستعانة بمكتب مراجعة خارجي مستقل، وعليه أوصت اللجنة بتعيين مكتب احمد محمود علي النجار لتقييم مستوى الامتثال، ومراجعة منهجية العمل ومخرجات الخطة بما يضمن مواءمتها واعتماد اتعابه.

وفي هذا السياق اطلعت اللجنة على خطاب استقالة مدير المراجعة الداخلية الأستاذة/ الهنوف سنيد إبراهيم السنيد وذلك لظروفها الشخصية، وعليه تمت الموافقة على أن يبدأ سريان الاستقالة اعتباراً من تاريخ ١١ / ٠٧ / ١٤٤٧ هـ الموافق ٣١ / ١٢ / ٢٠٢٥ م، وبعد اطلاع اللجنة على عدد من الترشيحات اوصت بتعيين الأستاذة/ رزان محمد إبراهيم العود مديراً للمراجعة الداخلية لما تتمتع به من مؤهلات وكفاءة تؤهلها لشغل هذا المنصب، وتحديد المكافأة السنوية لها.

• التصنيف الائتماني

أوصت اللجنة بالموافقة على إسناد أعمال التصنيف الائتماني إلى شركة وكالة سمه للتصنيف واعتماد أتعابها، وذلك بعد استعراض عدداً من عروض الاسعار.

وتمثل هذه الخطوة ركيزة أساسية لدعم عمليات التمويل، وتعزيز مستوى الحوكمة والشفافية، مما يعزز من موثوقية الشركة لدى المستثمرين وكافة الجهات ذات العلاقة وذلك ضمن إطار خطة إدارة المخاطر.

• التقييم الإكتواري لمنافع الموظفين

تمت التوصية بتغيير الجهة المقدمة لخدمات التقييم الإكتواري لمنافع الموظفين لعام ٢٠٢٥ م، والموافقة على اعتماد مؤسسة ابعاد الإدارة الاستشارية واعتماد أتعابها؛ وذلك لخبرته وسمعته المهنية التي ستعكس على دقة تقديرات الشركة، والذي سينعكس إيجاباً على عدالة القوائم المالية للشركة.

رأي لجنة المراجعة عن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية المالية وإدارة المخاطر:

يمثل نظام الرقابة الداخلية حجر الأساس في منظومة الحوكمة المؤسسية، إذ يشكل الإطار الذي تنضبط من خلاله العمليات، وتُدار المخاطر، وتُحصى الأصول، وتُعزز موثوقية التقارير المالية. ولا يُنظر إلى الرقابة الداخلية باعتبارها مجموعة إجراءات منفصلة، بل كنظام متكامل يركز على ثقافة تنظيمية واعية بالمخاطر، وعلى وضوح في الصلاحيات والمسؤوليات، وعلى ضوابط مصممة لتحقيق توازن بين الكفاءة التشغيلية والامتثال والشفافية.

وفي هذا السياق تؤكد لجنة المراجعة أن إدارة الشركة مسؤولة عن تصميم وتنفيذ نظام رقابة داخلية شامل وفعال بما يتناسب مع طبيعتها وحجمها.

كما أن النظام يهدف إلى الحد من احتمالية وقوع أخطاء أو خسائر جوهرية من خلال توفير درجة تأكيد معقولة، دون أن يعني ذلك إمكانية منع جميع المخاطر بصورة مطلقة.

وبناءً على المراجعات والتقارير الدورية التي عرضت على اللجنة في عام ٢٠٢٥ م من قبل كل من إدارة المراجعة الداخلية وإدارة الالتزام والمراجعين الخارجيين وتقارير الإدارة التنفيذية وإدارة المخاطر ترى لجنة المراجعة سلامة وفعالية كفاءة الضوابط المالية والتشغيلية والداخلية وإدارة المخاطر، كما لم يتبين للجنة وجود قصور جوهري يستوجب الإفصاح فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية أو بإعداد التقارير المالية، ولم تطرأ خلال عام ٢٠٢٥ أي أحداث جوهرية تستدعي الإفصاح عنها.

رئيس لجنة المراجعة
السيد أحمد السيد محمد الباز